● أخبار قصيرة

إيران تبدأ بإستخدام مواردها المحررة من النقد الأجنبي

أعلن نائب حاكم البنك المركزي للشؤون الدولية، إنه تم صرف العملة اللازمة لمراسم العمرة في هذا العام من الموارد المحررة. وقال محسن كريمي، الأربعاء، على هامش اجتماع البنك الإسلامي للتنمية، عن العلاقات النقدية للبلاد: في هذا الاجتماع تم توفير منصة للحوار مع السلطات والبنوك المركزية. وأضاف: تم وضع العلاقات النقدية والمصرفية المستقرة مع السعودية على جدول أعمال طهران والرياض. وتابع: نتيجة لهذه المفاوضات حدثت أشياء جيدة فيما يتعلق بإطلاق مواردنا المحجوبة، وسنعلن أخباراً سارة عنها في المستقبل. وقال كريمي: لتوفير إحتياجات إقامة العمرة في الأيام الأخيرة، استخدمنا بعض موارد البلاد المحررة، وتم نقلها إلى السعودية، والتي بالإضافة إلى حل مشكلة الحجاج، تتم استخدامها في أمور أخرى.

تعاون إيراني- روسي في مجال الخدمات الفنية والهندسية

قال نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الروسية المشتركة: إن الوفود الروسية طلبت منا المساعدة في الدورة السادسة لمعرض إيران فيما يتعلق بالخدمات التقنية والهندسية والصيدلانية والطبية والتكنولوجيا المتقدمة، وهذا أمر نادر. وأضاف روشن علي يكتاي قرابائي: تمت دعوة دول مثل روسيا وإفريقيا والصين وغيرها إلى هذا المعرض، وقد رحب المستثمرون المحليون والأجانب تقريباً بهذا المعرض. وتابع: تم في هذا المعرض إبرام مذكرة تفاهم في مجال الخدمات الفنية والهندسية، وكذلك في مجال النقل. وقال يكتاي قرابائي: نأمل أن نتمكن من تنفيذ الإتفاقيات التي عقدناها في الدورات القادمة وبعد هذه الاجتماعات.

المؤتمر الثاني للغرف التجارية في "منتدى حوار التعاون الآسيوي" ينهي أعماله

أنهى المؤتمر الثاني للغرف التجارية بالدول الأعضاء في "منتدى حوار التعاون الآسيوي" أعماله يوم الثلاثاء في مدينة إصفهان (وسط إيران). وانتهى هذا المؤتمر، الذي استمر على مدى يومين، بإصدار بيان ختامي والموافقة على إتفاق تحت عنوان "معاهدة إصفهان" من قبل ممثلي أكثر من ٢٠ دولة حاضرة في هذا الحدث، الذي بدأ أعماله يوم الإثنين الماضي، تحت شعار "آسيا أكثر قوة وتكاملاً من خلال التقنيات الجديدة"، ويهدف الى الحوار بين غرف التجارة بالدول الأعضاء في منتدى حوار التعاون الآسيوي. يذكر أن منتدى حوار التعاون الآسيوي تأسس عام ٢٠٠٢ وتتخذ أمانته من الكويت مقراً لها، ويضم في عضويته ٣٥ دولة آسيوية بما في ذلك إيران. وتتولى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرئاسة الدورية لهذا المنتدى منذ شهر أكتوبر ٢٠٢٣ ولمدة عام واحد. ومن بين برامجها خلال هذه الفترة، استضافت ايران اجتماع وزراء الخارجية للدول الأعضاء، وأيضاً اجتماع رؤساء الغرف التجارية في إصفهان، ومؤتمر وزراء السياحة في يزد (وسط).

اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران والإمارات تستأنف إجتماعاتها

٢٢ وثيقة لرفع حجم التبادل التجاري إلى ٣٠ مليار دولار

الوفاق/وكالات- عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإمارات العربية المتحدة بعد توقف دام ١٠ سنوات. وترأس اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران والإمارات وزير الطرق والتنمية الحضرية مهرداد بذرباش، ووزير الاقتصاد الإماراتي عبدالله بن طوق المري في أبوظبي يومي الثلاثاء والأربعاء (٣٠ابريل-١ مايو). وعقد الاجتماع لتطوير التعاون بين البلدين في جميع مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والنقل (الجوي والبحري والبري). وكان على جدول أعمال هذا الاجتماع تطوير العلاقات بين البلدين في مجال ممرات العبور الدولية، خاصة ممر الشمال - الجنوب، من أجل عبور البضائع الإماراتية إلى آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا، وكذلك أوروبا من أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية. كما عقد مؤتمر لرجال الأعمال والناشطين الاقتصاديين ورواد الأعمال من القطاع الخاص في البلدين. وخلال الاجتماع، تفاوض رجال الأعمال الإيرانيون والإماراتيون مع نظرائهم وجهاً لوجه.

بالإضافة إلى ذلك، تحدث عدد من الخبراء في مجال التجارة والاستثمار عن تطوير بيئة الأعمال في البلدين، والقوانين واللوائح التي تحكم الاستثمار والتجارة والعمليات ذات الصلة.

تجارة بقيمة ٣٠ مليار دولار

وعلى هامش الاجتماع، أشار وزير الطرق إلى توقعات ارتفاع حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٣٠ مليار دولار، وأعلن عن إعداد ٢٢ وثيقة تعاون بين البلدين في اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران والإمارات العربية المتحدة.

وقال بذرباش: انعقد اجتماع لجنة التعاون المشتركة بين البلدين، وفي بداية الاجتماع تم التوقيع على وثيقتين لإضفاء الطابع الرسمي على اللجنة. وأشار وزير الطرق إلى أنه تم إعداد إجمالي ٢٢ وثيقة من الماضي وبعد اجتماعات تمهيدية سيتم التوقيع عليها بين البلدين، وقال: إن تطوير أنشطة الموانئ واستثمار الشركات الإماراتية في الموانئ الإيرانية كان من القضايا المهمة التي أثيرت في هذا الاجتماع. وأضاف: الموضوع الآخر كان تسهيل العمليات المصرفية وهو من أهم متطلبات الأعمال ومطالبة رجال الأعمال الإيرانيين من الإمارات بتسهيل المعاملات المالية المصرفية، وقد تم تقديم وعود جيدة في هذا الصدد، ونأمل أن نرى تقدماً جيداً في هذا المجال.

المري: تتمتع الإمارات بأعلى العلاقات التجارية مع إيران بين شركائها التجاريين بعد الصين، والتي زادت ٠١٧٪ العام الماضي

بذرباش: تطوير أنشطة الموانئ واستثمار الشركات الإماراتية في الموانئ الإيرانية كان من القضايا المهمة التي أثيرت في الاجتماع

ترحيب إماراتي بالإستثمار في إيران

وخلال الاجتماع، أعرب وزير الاقتصاد رئيس الجانب الإماراتي في اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين عن ترحيب بلاده بالاستثمار في إيران، قائلاً: تتمتع الإمارات بأعلى مستوى من العلاقات التجارية مع إيران بين شركائها التجاريين بعد الصين.

وقال عبدالله بن طوق المري: عدد كبير من الشركات الإيرانية تعمل في الإمارات، والإمارات أيضاً ترحب بالاستثمار في إيران. واعتبر عبدالله بن الطوق المري اللقاء علامة على تصميم إيران والإمارات على تطوير العلاقات بجهود حكومتي البلدين. وأضاف: في الماضي كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين قد تطورت بشكل جيد؛ لكن ينبغي تطوير العلاقات في جميع المجالات.

وتابع الوزير الإماراتي: تتمتع الإمارات بأعلى العلاقات التجارية مع إيران بين شركائها التجاريين بعد الصين، والتي زادت بنسبة ١٧٪ العام الماضي. وأردف: إن حجم التجارة والصادرات من الإمارات إلى إيران وصل إلى ٢٧ مليار دولار العام الماضي، ما يدل على اهتمام الطرفين بتطوير العلاقات في كافة المجالات.

الإمارات أحد الشركاء الرئيسيين لإيران

من جانبه، قال مديرعام مكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة الإيرانية: تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أحد الشركاء الرئيسيين لبلدنا في التجارة. وأضاف: بلغت التجارة بين إيران والإمارات في العام الماضي حوالي ٢٧ مليار دولار، حيث بلغت حصتنا من الصادرات إلى هذا البلد حوالي ٦/٥ مليار دولار، وبلغت حصة واردات السلع من البلاد أكثر من ٢٠ مليار دولار. وتابع: هذا البلد مهم بالنسبة لنا لأنه المركز اللوجستي للمنطقة والمركز التجاري للبلدان.

يذكر أن الحكومة الإيرانية، برئاسة آية الله السيد إبراهيم رئيسي، تصر على إنتهاج سياسة حسن الجوار، كما تسعى لتعزيز العلاقات مع دول المنطقة.

وزير الصناعة، خلال «مؤتمر ايران والصين»:

لدينا عقود حول التجارة التفضيلية والحرة مع العديد من دول الجوار

قال وزير الصناعة والتعدين والتجارة: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لديها عقود في مجال التجارة التفضيلية والحرة مع العديد من الدول المجاورة.

وأضاف عباس علي آبادي، الثلاثاء، خلال "مؤتمر إيران والصين" الذي أقيم بموازاة الدورة السادسة لمعرض الطاقات التصديرية الإيرانية: إن الموقع الستراتيجي الذي تتمع به الجمهورية الإسلامية الإيرانية يتيح لها الوصول إلى الأسواق التجارية؛ مردفاً: هناك ١٣ دولة جارة من شأنها أن تشكل فرصاً جيدة بالنسبة لنا. ولفت وزير الصناعة، في هذا السياق، إلى الطاقات المطلوبة التي تمتلكها الشركات المعرفية الإيرانية للدخول في أسواق التصدير الخارجية.

وحول طبيعة التعاون بين إيران والصين، قال علي آبادي: عندما يقف هذان البلدان جنباً إلى جنب، سوف تتوفر لهما إمكانية القيام بتعاملات بناءة تخدم مصالح بعضهما الآخر.

إيران ليست منغلقة على أي دولة

وفي تصريح للصحافيين على هامش المؤتمر، صرح وزير الصناعة والتعدين والتجارة: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست منغلقة على أي دولة، ونسعى للتنمية التجارية مع دول العالم.

وقال علي آبادي: هناك قدرات في إيران لا وجود لها في بلدان أخرى. وأضاف: ما يتضح من المؤشرات هو تطور العلاقات بين ايران والصين وهذا المسار موجود منذ الماضي ونحن مستمرون فيه ليس فقط مع الصين؛ لكن مع دول أخرى أيضاً.

وأشار وزير الصناعة إلى أن السوق الصينية كبيرة جداً، وإيران أيضاً دولة كبيرة، وقال: لقد أظهر هذا المعرض قدرات إيران التصديرية في جميع المجالات، ولا يوجد سبب لتوفير جميع الاحتياجات بأنفسنا لأنه في بعض الأحيان يكون ذلك غير مترافق مع جدوى اقتصادية. وأضاف: يجب أن نستخدم قدرات بعضنا البعض وهناك قدرات في إيران ليست متاحة في الصين.

وبيّن علي آبادي أن الاقتصاد الإيراني كان وحيد الإنتاج في الماضي، وقال: نحن نسير في اتجاه مزاولة الأنشطة في مجالات أخرى إلى جانب الطاقة التي هي قوة البلاد. وتابع: لدينا ١٠ آلاف شركة معرفية والآن أصبحت القدرات معروفة، وعلينا أن نبحث عن طرق للتصدير، ولا تقتصر المجالات الاقتصادية في البلاد على مجال الطاقة فحسب، بل لدينا قدرات جيدة في مجال التعدين وغيره من المجالات.

تجارة بحجم ٥٠ مليار دولار

من جهته، أعلن رئيس غرفة التجارة الإيرانية أن حجم التبادل التجاري بين إيران والصين قابل للزيادة الى ٥٠ مليار دولار.

وفي حديثه خلال المؤتمر، قال صمد حسن زادة: إن إيران كانت الشريك الأول للصين في المنطقة والشرق الأوسط؛ لكنها الآن هبطت الى المرتبة الخامسة، ولابد من بذل الجهود لرفع هذه المرتبة.

وأضاف: في الوقت الحاضر تبلغ التجارة بين إيران والصين ٣٠ مليار دولار؛ لكنها قابلة للزيادة الى ٥٠ مليار دولار.

وأوضح أنه بإمكان الشركات الصينية الوصول إلى الأسواق الكبرى في المنطقة عن طريق إيران، لتحصل على فرص مناسبة لتنمية أسواقها.

١/٣٦٤ مليار دولار.. حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا

أعلن مكتب الإحصاء التركي، بأن حجم التبادل التجاري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا بلغ ملياراً و ٣٦٤ مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري ٢٠٢٤.

وحسب الإحصائيات التي نشرها مكتب الإحصاء التركي، فان حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٤ وصل إلى مليار و٣٦٤ مليون دولار. وانخفضت التبادلات التجارية بين البلدين بنسبة ١٦٪ في هذه الفترة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والذي بلغ ملياراً و ٦٣٥ مليون دولار.

وكان انخفاض التجارة بين البلدين في هذه الفترة مرتبطاً بانخفاض واردات تركيا من إيران. وكانت تركيا قد استوردت بضائع بقيمة ٩٣٤ مليون دولار من إيران في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار من العام الماضي، فيما بلغ ٥٤٧ مليون دولار بانخفاض قدره ٤١٪ في الربع الأول من العام الحالي.

تأكيد إيراني-باكستاني على تطوير العلاقات التجارية

إلتقى رئيس منظمة المعايير الوطنية الإيرانية ممثلي منظمة المعايير الباكستانية، وأكد على تطوير العلاقات التجارية بين البلدين في مجال المواصفات والمقاييس. وأشار مهدي إسلام بناه، في اللقاء، إلى توقيع إتفاقية الاعتراف المتبادل في مجال المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة بين المنظمتين في ٢٢ إبريل ٢٠٢٤. وأكد على ضرورة وضع الخطة التنفيذية لتنفيذ التفاهمات في أسرع وقت ممكن. وأشار إسلام بناه إلى إرادة رئيسي ومسؤولي البلدين على تعزيز التعاون وزيادة حجم التبادلات التجارية، وقال: لا يوجد في المنطقة سوى جمهوريتين إسلاميتين، هما الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية باكستان الإسلامية، وهذا يزيد من مسؤوليتنا للمشاركة الأكثر جدية في التعاون الثنائي وفي إطار الأخوة الدينية. من جانبهم، أكد ممثلو باكستان على تعزيز التعاون في مجال المواصفات والمقاييس والقبول المتبادل لمعايير بعضهم البعض، واعتبروا التوقيع على الخطة التنفيذية إجراء عاجلاً وضرورياً. كما توصل الجانبان إلى تفاهم للتعاون في مجال الحلال.